

Distr.: General
11 November 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من إحاطة قدمها سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتفويض اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا - باسمها وباسم فييت نام - وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في البوسنة والهرسك" التي عقدت يوم الخميس 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وكذلك أدلى ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، فضلا عن رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ببيانات.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) إنغا روندنا كينغ
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو

يشرفني أن أخاطب هذه الهيئة مرة أخرى. ويؤسفني فقط أنه توجب علينا أن نجتمع مرة أخرى عن بعد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة. وآمل مخلصاً أن يكون الجميع هنا على ما يرام، بمن فيهم جميع المواطنين في بلدانهم. ومع تناول المجلس للعديد من المسائل، فأبني ممتن لأن الجميع هنا ما زالوا قادرين ومستعدين لتخصيص الوقت للتركيز على مناقشة بشأن البوسنة والهرسك، التي تشكل شاغلاً مستمراً. وأرجو أن نلتقي مرة أخرى شخصياً في الربيع القادم.

ينتظر الآن أن يكون أعضاء المجلس قد اطلعوا على تقريري إلى المجلس (S/2020/1052، المرفق)، الذي تناولت فيه المسائل التي لا تزال تكابدها البوسنة والهرسك، والتي أعتقد أنها ما زلت تتطلب اهتماماً مستمراً ودعمًا أقوى من هذه الهيئة والمجتمع الدولي.

ففي هذا الشهر، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون للسلام، الذي وفر للبوسنة والهرسك 25 عاماً من السلام. وإذا ما عدنا إلى الماضي، فإن دايتون كانت نجاحاً كبيراً، حيث أنها جلبت السلام بالفعل إلى البلد، بل إنها أكثر إثارة للإعجاب في ظل مختلف النزاعات الدولية التي ظلت من دون حل لعقود، كما هو الحال في الشرق الأوسط والقوقاز وأماكن أخرى.

غير أن اتفاق دايتون، كما اتضح، حقق سلاماً غير كامل، في الوقت الذي مثل كذلك إطاراً متيناً للتنمية المستقبلية للبوسنة والهرسك. فبعد أن قُتل 100 000 شخص في البوسنة والهرسك، كانت أولوية رعاة دايتون - وكان معهم الحق في ذلك - وقف إراقة الدماء والتوصل إلى اتفاق يمكن من إجراء إصلاحات لبناء دولة مستقبلية.

وإنها حقيقة لا يمكن إنكارها أن تقدماً كبيراً قد أحرز في البوسنة والهرسك في العقد الأول بعد اتفاق دايتون، بمساعدة بعض السياسيين مثل السيد دوديك. فقد اعتمدت رموز الكيانين المكونين للاتحاد وأصدرت عملة مشتركة وجواز سفر وعلم ونشيد وطني ولوائح ترخيص جديدة، بل واتحاد وطني لكرة القدم، من أجل إتاحة حرية التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن النظام الضريبي ونفذت إصلاحات قضائية وأنشئت قوات مسلحة مشتركة في بلد كانت فيه، في وقت سابق، ثلاثة جيوش تحارب بعضها البعض. هذه بعض التغييرات من بين العديد من التغييرات الأخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأسلافي وأشكرهم على عملهم المتقاني في البوسنة والهرسك: كارل بيلت وكارلوس وستندورب إي كابيلا وفولفغانغ بيترتس واللورد الراحل أشداون وميروسلاف لايتشاك وكريستيان شفارتز - شيلينغ، الذي سيبلغ التسعين قريباً.

وللأسف، ارتكب المجتمع الدولي خطأ مفاهيمياً جسيماً أثناء تنفيذ اتفاق دايتون - فقد استثمرنا ثقتنا في بعض السياسيين في وقت أبكر من اللازم، واستغلوا حسن نيتنا لإحياء سياسات قومية انقسامية، لا سيما في الفترة من عام 2006 حتى الآن.

إن عدم إحراز تقدم وإصلاحات حقيقية أمر واضح. فقد أصبحت عرقلة المؤسسات على مستوى الكيانين المكونين للاتحاد، ومؤخراً على مستوى الاتحاد، أمراً معتاداً جديداً في البوسنة والهرسك. ومن المعتاد كذلك التمييز العام ضد من يسمون بالآخرين - أي المواطنين الذين لا يعتبرون أنهم ينتمون لأي من

الشعوب التأسيسية الثلاثة. وأشار لذلك لأن بعض السياسيين غير مستعدين تماما لمعالجة هذا التمييز المخزي الذي يتضرر منه نحو 10 في المائة من المواطنين.

ومن دواعي القلق الشديد كذلك أن بعض السياسيين في البوسنة والهرسك ما زالوا، بعد 25 عاما من توقيع اتفاق دايتون للسلام، يتجاهلون القيم الأوروبية الأساسية. إن المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ، التي أنشئت قبل 75 عاما، أعادت معنى الصواب والخطأ إلى أوروبا وكان لها أثر علاجي على بعض البلدان، بما فيها بلدي، النمسا. وقد لاحقت محاكمات نورمبرغ الأفراد الذين ارتكبوا جرائم فظيعة في الحرب العالمية الثانية قضائيا، بما في ذلك تلك التي ارتكبت خلال المحرقة باعتبارها أبشع الجرائم، وقضت بأن يظل مجرمو الحرب النازيون في الجانب المظلم من التاريخ إلى الأبد.

وقد جرت محاولة مماثلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأتها هذه الهيئة ذاتها في عام 1993. بيد أن بعض السياسيين في البوسنة والهرسك فشلوا في فهم درس نورمبرغ التاريخي، وغاب عنهم تماما فهم الهدف من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعملها.

فلا يوجد شعور جماعي بالذنب على جرائم الحرب؛ لا توجد شعوب سيئة، هناك فقط مسؤولية فردية. غير أن الدرس الأكبر هو أن أولئك الذين يختارون تجاهل التاريخ أو إعادة كتابته بدلا من قبول الحقيقة، لن ينعموا بمستقبل مستقر ومزدهر. وكما قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في خطاب تاريخي ألقاه قبل بضعة أيام فقط، في 28 تشرين الأول/أكتوبر، "لا يوجد مكان في الاتحاد الأوروبي لمن يمجدون مجرمي الحرب".

وآخر مثال على تمجيد مجرم حرب هو طلب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ميلوراد دوديك، في 16 أيلول/سبتمبر، أن تكرم الرئاسة مجرم الحرب المدان مومنتشيلو كرايششك، الذي توفي في اليوم السابق، بالوقوف دقيقة صمت حدادا. ومنذ فترة، افتتح السيد دوديك مسكنا للطلبة في بال، القريبة من سراييفو، تكريما لمجرم الحرب المدان رادوفان كارادزيتش، الذي حكمت عليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالسجن مدى الحياة. وبالمثل، تلقى داريو كورديتش، الذي قضى عقوبة بالسجن 12 عاما على ارتكابه جرائم حرب، ترحيبا حارا عند إطلاق سراحه، نظمه حزب سياسي وكرّمته كنيسة بقداس امتنان كاثوليكي.

وقد سبق أن قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن عن تمجيد مجرمي الحرب، غير أنني كررت مناشدتي في 11 تموز/يوليه بشأن سربيرينيتسا، حيث قتل ودفن أكثر من 8 000 صبي ورجل. وحضضت السيد دوديك على إزالة اللوحة التذكارية وإعادة تسمية مسكن الطلبة المسمى تخليدا لرادوفان كارادزيتش. فهذا مسكن ستعيش وتتشأ فيه أجيال قادمة. وأكرر ذلك النداء اليوم. وإذا لم يستجب قبل جلسة مجلس الأمن المقبلة في أيار/مايو، فيتعين أن يفرض عليه حظر سفر إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكما قال وزير الخارجية الألماني، لا مكان في أوروبا المتحضرة لأولئك الذين يمجدون مجرمي الحرب المدانين. ولا مكان لأولئك الذين لا يشاركون القيم الأوروبية. وهذا ما يجعلنا نحتاج إلى قانون معني بإنكار الإبادة الجماعية مماثل لقانون إنكار محرقة اليهود. وقد تم التأكيد مرة أخرى على أهمية القيم المشتركة مؤخرا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي الذي عقد في زغرب.

وبعد مرور 25 عاما على اتفاق دايتون، ينبغي أن تكون عملية المصالحة مسألة غير إشكالية، ولكن الحقيقة هي أنه عندما يتعلق الأمر ببعض السياسيين، فإنها لم تبدأ حتى على النحو الصحيح. وفي كثير من النواحي، فإن من ينبغي عليهم أن يقودوا تلك العملية هم أبعد عن بعضهم البعض الآن أكثر من أي وقت آخر بعد الحرب. والنتيجة هي عدم وجود رؤية مشتركة للمقاطعة، فضلا عن عدم كفاية الثقة والحوار لدفع البلد إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى اعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر للاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب، التي ينبغي بموجبها إعطاء الأولوية لأخطر جرائم الحرب فيما يتعلق بالمقاضاة والإنجاز بحلول عام 2023. وقد توخت الاستراتيجية الوطنية السابقة لمعالجة جرائم الحرب، التي اعتُمدت في عام 2008، معالجة أكثر القضايا تعقيداً بحلول عام 2015، ولكنها لم تنفذ تنفيذاً كاملاً على الإطلاق. وسيرتهن نجاح الاستراتيجية الجديدة في نهاية المطاف بمستوى التنسيق والتعاون والانضباط في المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. وأشعر بالتفاؤل بشأن النتيجة.

ولكننا نحتاج، بكل صراحة، إلى العمل أولاً وقبل كل شيء. ويجب ترجمة الكلمات على الورق إلى إجراءات وقرارات قانونية في أقرب وقت ممكن. وأود أن أبلغ المجلس أن جميع الأطراف في البوسنة والهرسك تتطلع إلى المستقبل وتركز على مسائل هامة لتحسين حياة المواطنين، ولكن لا يمكنني القول إن الأمر كذلك على الدوام. وكما يعلم المجلس، فإن البلد سيجري انتخابات محلية بعد 10 أيام من الآن، وفي بعض الحالات، بدلا من الحملات المفعمة بالأمل والتطلعية، أخشى أننا نشهد الخطاب المعتاد المثير للخلاف.

وفي الأونة الأخيرة، قال السيد دوديك، وهو عضو صربي في رئاسة البوسنة والهرسك وزعيم الحزب الصربي الرئيسي، اتحاد الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين، إن البوسنة والهرسك هي "البلد غير المناسب". حسناً، بالطبع هي البلد غير المناسب عندما يرفض المرء كل شيء ولا يبذل أي جهد للعمل على إصلاحه ويتكلم باستمرار عن مغادرته. وفي وقت سابق، هدد السيد دوديك بأن الصرب والكرواتيين سيعرضون خطتهم بشأن الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها البوسنة والهرسك، وأنهم سينأون بأنفسهم عن البلد إن لم تُقبل هذه الخطة.

ومن الواضح أن السيد دوديك يتكلم عن انفصال جمهورية صربسكا عن البوسنة والهرسك - مرة أخرى. وغني عن القول إن هناك بالفعل خطة للكيفية التي ينبغي أن تعمل بها البوسنة والهرسك؛ تسمى الاتفاق الإطار العام للسلام. ولا يوجد أي خيار في الاتفاق يتعلق بالانفصال، كما أنه ليس من الممكن انتقاء الأحكام من اتفاق دايتون. وهذه التصريحات غير مسؤولة ولا أساس لها من الصحة وتُظهر ضعف القيادة. كما أنها تتجاهل تماما رفاه المواطنين ورخاءهم، فضلا عن السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء هذا الخطاب، لا بد أن أعرب عن شكري للمجلس على إعادة تفويضه لولاية البعثة العسكرية لعملية ألتيا بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، للوفاء بدورها الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار في إطار الجوانب العسكرية للاتفاق الإطار العام للسلام. واستمرار وجود عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لا يزال ضروريا.

وكما أشرت، فإن البوسنة والهرسك بصدد الإعداد للحملات الانتخابية للانتخابات المحلية التي ستجري في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وأود أن أعرب عن امتناني ودعمي للجنة الانتخابات المركزية في

البوسنة والهرسك، التي تسعى إلى تنظيم هذه الانتخابات في ظروف استثنائية، في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطا وانتقادات مستمرة، ولا سيما من جانب حزب جمهورية صربسكا بقيادة السيد دوديك، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي (الاتحاد الديمقراطي للبوسنة والهرسك)، بقيادة دراغان تشوفيتش.

وقد أبدى أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات تصميما كبيرا على التصدي للخطاب البغيض ومعالجة الادعاءات العديدة بالتزوير الانتخابي معالجة جدية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات تسجيل الناخبين من خارج البلد التي تبدو مزورة. وأحث وكالات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك على دعم لجنة الانتخابات المركزية في التحقيق في جميع هذه الحالات ومحاكمة المسؤولين عنها.

كما تستعد اللجنة المركزية للانتخابات المحلية التي ستجري في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر - وهي أول انتخابات من نوعها تجري في المدينة منذ عام 2008. ويعود الفضل في ذلك إلى اتفاق 17 حزيران/يونيه لتمكين إجراء الانتخابات الموقع بين رئيس الاتحاد الديمقراطي للبوسنة والهرسك دراغان تشوفيتش ورئيس حزب العمل الديمقراطي بكر عزت بيغوفيتش، الذي يمثل الأغلبية البوسنية. وهذا الاتفاق لم يكن ليتحقق لولا مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، يوهان ساتلر، وسفير الولايات المتحدة، إريك نيلسون.

غير أن السيد كوفيتش والسيد عزت بيغوفيتش، كما بينت في تقريرتي، كانا على خلاف منذ ذلك الحين بشأن اتفاق ثان، وقع في 17 حزيران/يونيه في موستار، بهدف إصلاح قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، بسبب تفسيريهما المختلفين تماما لما اتفقا عليه فعلا. وفي الآونة الأخيرة، وصلا إلى طريق مسدود يتمحور حول تعيين حكومة الاتحاد الجديدة، التي لم يتم تعيينها بعد على الرغم من مضي أكثر من عامين على إجراء الانتخابات العامة لعام 2018، وتعيين القضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية، التي ظلت معلقة طيلة أكثر من عام، والتي يجعل غيابها فريق المحكمة المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية غير عملي. ولا بد لي من الإشارة إلى أن جانب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مسؤول في المقام الأول عن العوائق في كلتا المسألتين.

وعلى الرغم من خلافاتهما، يجب أن تجري مدينة موستار الانتخابات في 20 كانون الأول/ديسمبر، بعد 12 عاما من دون انتخابات.

وأود أن أضيف أيضا أن تعيين حكومة الاتحاد الجديدة الذي طال انتظاره يجب أن يتم في أقرب وقت ممكن. وإجراء الانتخابات لا معنى له إذا لم تنفذ النتائج. وينبغي أن يقال نفس الشيء بالنسبة لتعيينات الحكومات المحلية في إقليمي الاتحاد الهرسك - نيريتقا والكانتون 10. وقد عولجت أوجه القصور الإضافية في الاتحاد بشكل مستفيض في تقريرتي إلى مجلس الأمن.

ومن بين المسائل الأخرى التي وردت في تقريرتي، أود أن أشدد على ضرورة أن تعزز البوسنة والهرسك سيادة القانون تعزيزا كبيرا وأن تعزز مكافحة الفساد. وتبقى سيادة القانون حجر الزاوية لأي ديمقراطية فعالة.

وأود أن أذكر الجميع بأن البوسنة والهرسك لا تزال تشهد هجرة كبيرة للأدمغة إذ يقرر الشباب الموهوب مغادرة البلد وبناء مستقبلهم في أماكن أخرى. وتظهر العديد من استطلاعات الرأي أن الناس لا يغادرون في المقام الأول بسبب نقص الفرص الاقتصادية، بل بسبب ضعف سيادة القانون. فقرارات المحاكم الملزمة لا تنفذ منذ سنوات والفساد الصارخ يرتكب بدون عقاب. وتشير بعض استطلاعات الرأي

العام إلى أن 74 في المائة من المواطنين غير راضين عن حالة القضاء. وتشهد تلك الأرقام على ما نقوله يوميا - وهو أن هناك حاجة إلى إصلاحات قضائية عميقة وجذرية وسريعة في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر أن قضية الطالب الشاب المقتول من بانيا لوكا، ديفيد دراغيتشيفيتش، وقضية دزنان ميبيتش، وقضية الشرطيين اللذين قتلوا في سرايفو لم تحل. وما تشترك فيه تلك القضايا هو أنه حتى بعد أكثر من عامين، توقفت التحقيقات. فما الذي ينبغي أن يفكر فيه المواطنون إذا لم يكن من الممكن حل حتى جريمة قتل رجال الشرطة؟

وقد يهتم المجلس بأن وزيرة العدل النمساوية، ألما زاديتش، طفلة لاجئة من البوسنة والهرسك موهوبة للغاية وتعمل بجد ودرست في جامعة كاتوليك ديل ساكرو كوروي في بياتشينزا وجامعة كولومبيا وجامعة فيينا.

وأود أيضا أن أؤكد أنه على الرغم من النداءات المتكررة من أعضاء المجلس للسلطات في البوسنة والهرسك لكي تنفذ خطة 2+5 - الشرطان والأهداف الخمسة التي يتعين الوفاء بها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي وإنهاء ولايتي - لم يحرز للأسف سوى تقدم ضئيل باستثناء اعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب.

وفي الواقع، أرى التزاما محدودا جدا بتنفيذ شروط خطة 2+5، ولا سيما من جانب السياسيين الذين يدعون إلى إغلاق مكتب الممثل السامي. وينبغي أن يتوصلوا إلى اتفاق لتنفيذ تسجيل ممتلكات الدولة والدفاع، المحددة بوضوح. وعليهم أيضا التحرك نحو تنفيذ الشرط الثاني، وهو: "التقييم الإيجابي للحالة في البوسنة والهرسك، على أساس الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام".

وحتى اليوم، يمكنني أن أقول إنني لن أستند في تقييمي للوفاء بالشرط الثاني إلى استخدام الخطاب السلبي المناهض للدولة. وبدلا من ذلك، سأقيم التزام سلطات البوسنة والهرسك بالامتثال الكامل والحقيقي لاتفاق دايتون، وسأنظر في ذلك الصدد في الإجراءات الملموسة التي اتخذها بعض السياسيين لتفويض الدولة والاتحاد.

من مصلحتنا المشتركة أن نترك وراءنا استقرار دائم لا رجعة فيه في البوسنة والهرسك، وهو استقرار لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام الدائم والحقيقي باتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك.

وإلى أن يتم تأمين ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جميع الصكوك السارية من أجل التصدي للأخطار المحتملة التي تهدد الاستقرار في الأجل الطويل في البوسنة والهرسك، بما في ذلك من خلال استخدام الولايات التنفيذية، والقضاة الدوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، والآليات الدولية في برتشكو.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر، بلغنا الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، الذي احتفلت به السلطات في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر. وأحضر السلطات على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000)، للفترة من 2018 إلى 2022، وذلك أساسا من أجل زيادة فعالية أدوار المرأة في بناء الثقة والقيادة السياسية. وفي حين أن المرأة في صميم كفاءة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد، فهي مع ذلك مهمشة في عملية صنع القرار السياسي.

ونحن بحاجة إلى استكشاف كل السبل التي يمكن أن تساعد في تحويل البوسنة والهرسك إلى دولة مستقرة يسودها السلام والازدهار تعمل وتوفر احتياجات كل شعوبها ومصالحهم الفضلى - دولة متكاملة تماما مع الاتحاد الأوروبي والهياكل الأوروبية الأطلسية الأخرى. وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذا ما يريده مواطنو البوسنة والهرسك أيضا. ولتحقيق ذلك الهدف، سيتعين على المجتمع الدولي أن يصبح أكثر طموحا، وأن يكون قادة البلد أكثر جدية.

في الماضي، استخدم المجتمع الدولي التدخل القوي ونهج الملكية المحلية وكف الأيدي. وبالنظر إلى الواقع على الأرض، ربما حان الوقت لإعادة النظر في نهجنا الحالي. دعونا ننهي المهمة التي أمامنا، دعونا نوحّد القوى، ودعونا نفتح صفحة جديدة في تعاوننا ونفتح فصلا جديدا. لا يتعلق الأمر بما يرضينا، بل يتعلق بمواطني البوسنة والهرسك، الذين يستحقون الأفضل والذين ما زالوا يثقون بنا.

لقد ظلت البوسنة والهرسك على مدى 500 سنة بلدا تتعايش فيه الأديان الأربع الأساسية - الإسلام والمسيحية الكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية واليهودية. لقد كانت أوروبا صغيرة استباقية تضم أربعة أديان و 16 أقلية، تعيش معاً لمئات السنين. وبين الناس العاديين، هناك العديد من أمثال نيلسون مانديلا في البوسنة والهرسك.

وفي الآونة الأخيرة فقط، حضر إمام في يابيتشه، في وسط البوسنة، القديس الأول لكاهن كاثوليكي تم ترسيمه حديثا. وفي يابيتشه أيضا، احتج الشباب على تقسيم مدرستهم الثانوية، مما سيؤدي إلى مدرستين تحت سقف واحد - مدرسة كرواتية وأخرى بوسنية. ونجح هؤلاء الشباب في مساعهم وحصلوا على جائزة ماكس فان دير شتول المرموقة لشجاعتهم وموقفهم القائم على المبادئ. وقد سلم الجائزة ستيفانوس بلوك، وزير خارجية هولندا، بحضور النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية، فرانس تيمرمانز.

ولهذا السبب أعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن، مع المجتمع الدولي كشركاء، استعادة وإحياء هذه البوسنة والهرسك القديمة، المليئة بالقيم.

المرفق الثاني

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبريغ

[الأصل: بالفرنسية]

تؤيد بلجيكا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق الثامن عشر).

أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته. ونقدر بشكل خاص عمله على أرض الواقع في بيئة معقدة.

ونرحب بالإجماع داخل المجلس الذي أدى إلى تجديد عملية أثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي لمدة عام آخر. تسهم هذه البعثة في بقاء البوسنة والهرسك كبلد واحد متحد، ذو سيادة، ومتعدد الطوائف، وفي تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستواصل بلجيكا تقديم دعمها الكامل للبوسنة والهرسك.

بعد 25 عاما من توقيع اتفاقات دايتون، برزت البوسنة والهرسك كدولة مستقلة على الطريق صوب الاندماج الأوروبي - الأطلسي. غير أنها لن تتمكن من تحقيق طموحها في أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي في يوم من الأيام إلا من خلال تنفيذ جميع الإصلاحات الضرورية. ويجب أن يكون تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد في صميم تلك الجهود. وندعو البوسنة والهرسك إلى اعتماد الإصلاحات اللازمة لتعزيز السلطة القضائية وضمان استقلالها، بما في ذلك في المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام.

وبالنظر إلى الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الامتناع عن التصريحات الاستفزازية خلال فترة الانتخابات. وبعد 12 عاما بدون انتخابات، نرحب بالاتفاق على إجراء انتخابات محلية في موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر، مما يمكن سكانها أخيرا من ممارسة حقهم في التصويت.

ونؤكد أن أي إصلاح انتخابي يجب أن يكون شاملا ومتوافقا مع المعايير الأوروبية. وفي هذا الصدد، ندعو أيضا إلى كفالة المساواة وعدم التمييز بين المواطنين والتنفيذ الكامل لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك سيديتش وفينشي والأحكام ذات الصلة. ومن الضروري أيضا تنفيذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بعد مرور 25 عاما على الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب مستمرا. واسمحوا لي أن أكون واضحا: لا مجال لإنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. لقد قضت المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومحكمة العدل الدولية بأن الفظائع التي ارتكبت في سربرينيتسا قبل 25 عاما تشكل جريمة إبادة جماعية. واستمرار الإنكار يقوض فحسب جهود المصالحة ويزيد بلا داع من آلام الناجين. هذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف، في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى.

ونرحب باعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب. ومن المهم أن يتم تنفيذها بفعالية وعلى الفور. ونشجع أيضا على اعتماد قانون دولي يجرم إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

ولا يمكن تحقيق مصالحة حقيقية إلا إذا اتخذت تدابير ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق كفالة الملاحقة الجنائية الفعالة لمجرمي الحرب وتسليط الضوء على مصير الضحايا.

ويجب أن يكون الضحايا والناجون في صميم تلك الجهود. ويجب ضمان حقوقهم ومشاركتهم الهادفة في جهود المصالحة. ويستحق الناجون الحقيقة والعدالة والتعويضات عن الجرائم التي ارتكبت ضد أفراد أسرهم. وفي حين أن الطريق إلى المصالحة طويل، إلا أنه السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غينغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام. وقد ظلت الحالة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة عموماً على مدى السنوات الـ 25 الماضية. ونأمل أن تغتتم جميع الأطراف في البوسنة والهرسك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين فرصة لإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، وزيادة الثقة المتبادلة، وبناء توافق الآراء، والحفاظ على الوحدة، وتعزيز التعاون، ومواصلة دفع عملية السلام والمصالحة الوطنية قدماً.

إن الصين تحترم خيار شعب البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمستقبل بلده، وتؤيد التعايش المتناغم والتنمية المشتركة لجميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك. وسيعقد البلد انتخابات محلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وستجري مستار في كانون الأول/ديسمبر انتخاباتها الأولى منذ عام 2008. وتلك الانتخابات تحمل أهمية كبيرة بالنسبة لتوطيد عملية السلام في البوسنة والهرسك. ونأمل أن تلقي جميع الأطراف في البوسنة والهرسك في منتصف الطريق، وأن تستمر في حل المسائل المعلقة عن طريق الحوار والتشاور، وأن تتقدم معاً بالأعمال التحضيرية للانتخابات.

وينبغي لجميع الأطراف في البوسنة والهرسك، في ضوء التحديات الخطيرة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا، أن تضع المصالح الوطنية في المقام الأول، وأن تعزز الوحدة والتعاون، وأن تعزز تطوير الآليات والنظم الوطنية، وأن تحسن كفاءة وقدرة صنع القرار، وأن تزيد الاستثمار في الهياكل الأساسية الطبية والصحية، وأن تعزز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى تعايش جميع الفئات العرقية في وئام.

إن صون السلم والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك يصب في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً عادلاً ومتوازناً وحصيفاً بشأن مسألة البوسنة والهرسك بغية مساعدة البلد على تعزيز عملية السلام والمصالحة وفقاً للدستور، وتحسين قدرته على تحقيق التنمية وضمان الأمن الوطني بمفرده. ونأمل أن يقوم كبار الممثلين بعملهم بدقة وفقاً لولاياتهم، وأن يحافظوا على موقف موضوعي ومحايد، وأن يواصلوا الحوار البناء والتعاون مع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك، وأن يعززوا تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وتأمل الصين أن تعزز قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك والاتصالات والتنسيق مع جميع الأطراف ذات الصلة وأن تضطلع بدور إيجابي في صون الأمن والاستقرار.

لقد بقيت عملية السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك، لفترة طويلة، تحظى باهتمام المجتمع الدولي ودعمه المتواصلين، واستفادت من مساعدة هائلة من بلدان أخرى. ونأمل أن تنقيد البوسنة والهرسك تقيداً صارماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في علاقاتها الخارجية، وأن تعالج المسائل ذات الصلة بطريقة متوازنة وحكيمة، وتحترم سيادة البلدان الأخرى، وتمتتع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر السيد فالنتين إنزكو على تقريره (S/2020/1052، المرفق).

ونود أن نبدأ بتهنئة اللجنة المركزية للانتخابات التي نجحت، رغم القيود التي تفرضها الجائحة، في التحضير للانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالسماح بإجراء الانتخابات المحلية في مستار في 20 كانون الأول/ديسمبر للمرة الأولى منذ 12 عاماً.

ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن نتائج الانتخابات العامة لعام 2018 لم تنفذ بالكامل بعد، ولأن تعيين حكومة جديدة للاتحاد وكونتوين آخرين لا يزال معلقاً بسبب عدم وجود توافق سياسي، في حين لا يزال تعيين القضاة الذين سيكملون فريق المحكمة الدستورية الاتحادية معرقلاً. ونرى أن من الضروري استئناف المحادثات للانتهاء من المسائل المعلقة وإحراز التقدم بشأن جدول الأعمال الذي يتوخى خمسة أهداف وشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وكبادرة على حسن النية السياسية، فإن القرارات التي لم تنفذ بعد والتي أصدرتها منذ بعض الوقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وكذلك توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول المناهضة للفساد، ينبغي أن يُنظر فيها على نحو عاجل.

ونرحب بالمعلومات التي تفيد بأن البوسنة والهرسك قد تستفيد من صفقة الاتحاد الأوروبي للتوسع والاستثمار في غرب البلقان لعام 2020. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوة الممثل السامي القادة السياسيين إلى تعزيز سن الإصلاحات التي ستمهد الطريق لإحراز التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتغتتم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة للانضمام إلى الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، وندعو القادة السياسيين للبوسنة والهرسك، في كيانها - جمهورية صربسكا والاتحاد - وعلى جميع مستويات المجتمع، إلى التفكير في التحديات والإنجازات والأهداف التي يتعين مواجهتها بعد عقدين ونصف من تغيير المشهد القائم للنزاع إلى مسارات وإعادة السلام والتعايش كأمة.

لقد حان الوقت لنترك الخطاب المثير للخلاف وراءنا. ويجري الاحتفال بهذه السنوات الخمس والعشرين من الانتقال نحو توطيد السلام في بيئة تتسم بأزمة صحية عالمية تتطلب المرونة والوحدة في القيادة السياسية وتتطلب تعزيز التسامح والمؤسسات واحترام الدستور.

وندعو القيادة السياسية للبوسنة والهرسك في هذا البيان، الذي هو الأخير لنا عن هذا الموضوع الهام بصفقتنا عضواً في المجلس، إلى اغتنام هذه الفرصة لكي تبني معاً تحالفاً استراتيجياً لدعم مؤسساتها العامة، ودعماً لتعزيز سيادة القانون القوية. ونقترح أن تصبح قوة واحدة وأن تركز على التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار الكامل والتنمية المستدامة. ولكي يتم ذلك، يجب أن تسترشد بالشمول، والوحدة في التنوع العرقي والديني، والمساءلة، والوصول إلى العدالة، وتمكين الشباب والنساء، وأمن المواطنين، والكفاح من أجل الحد من الفقر.

ونكرر تأكيد اعترافنا بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، بينما نرحب باتخاذ القرار 2549 (2020) بالإجماع، الذي يمدد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، عملية ألتيا.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى دعم مكتب الممثل السامي وبناء البوسنة والهرسك على أساس توافق الآراء والنضج الديمقراطي، بهدف وحيد هو تحقيق التوقعات المتعلقة بتحقيق رفاه شعب يحتفل بمرور 25 عاما على الالتزام بالسلام متمسكا بالأمل.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

وأود أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على تقريره الدوري الرابع والعشرين المقدم إلى الأمين العام (S/2020/1052، المرفق) منذ توليه منصبه في عام 2009. ونشيد بعمله خاصة وأن المهام التي أنجزها تقترب من 100 في المائة، على الرغم من أن حجم فريقه وميزانيته قد انخفضا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتود إستونيا أن تُشدد على دعمها الكامل لمكتب قوي وفعال للممثل السامي، وهو أمر ضروري للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق الثامن عشر). إن عملية أثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي تسهم بقوة في عمل البلد في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، ونؤيد تماماً ولايتها التنفيذية المستمرة.

ومن دواعي القلق أن سلطات جمهورية صربسكا واصلت إصدار التصريحات المثيرة للخلافات ولجأت إلى اتخاذ إجراءات متكررة تستهدف سيادة البلد وسلامته الإقليمية بل ودستوره. وينبغي لجميع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أو سياسات من شأنها زعزعة استقرار البلد. لقد حان الوقت لتتحية الخلافات جانبا والتركيز على الوحدة لمواجهة التحديات المشتركة والتغلب عليها.

وكما علمنا من التقرير الأخير للممثل السامي (S/2020/345، المرفق)، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عطلت تنمية اقتصاد البوسنة والهرسك، مع ما ترتب عن ذلك من عواقب خطيرة قد يمتد أثرها. وتؤيد إستونيا بقوة تضامن الاتحاد الأوروبي مع بلدان منطقة غرب البلقان وحشده حزمة دعم مالي كبيرة بقيمة 3,3 مليار يورو لمساعدة المنطقة على التغلب على أزمة مرض فيروس كورونا. ونشيد بعمل ودعم جميع الجهات التي قدمت المساعدة للبوسنة والهرسك خلال الجائحة، مثل منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أحيينا في تموز/يوليه من هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتسا. فالاستخفاف بذلك الحدث التاريخي المأساوي بأي شكل من الأشكال غير مقبول. ولا يتسق نشر الخطاب القومي والاستقزازي أو إنكار جرائم الحرب أو تجريد مجرمي الحرب المدانين مع المنظور الأوروبي الأطلسي للبلد.

ونرحب باعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك للاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب، ونشجع السلطات على تنفيذها. إن لوجود محكمة دستورية فاعلة في البوسنة والهرسك أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للبلد، ونؤيد تماما أعضاءها، وتحديدًا مشاركة قضاة دوليين فيها. وندعو جميع الأحزاب السياسية في البلد إلى تنفيذ القرارات الهامة الصادرة عن المحكمة الدستورية المذكورة آنفاً والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ونؤكد بقوة على ضرورة أن تعمل سلطات البوسنة والهرسك على تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد وتنفيذ القرارات القضائية الملزمة.

ونأمل أن تتسم الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك المزمع إجراؤها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر بالحرية والنزاهة. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما اعتماد

التعديلات التشريعية للانتخابات المحلية في موستار، التي يجب أن تؤدي إلى تنظيمها في 20 كانون الأول/ديسمبر، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008. وذلك إنجاز كبير.

وإستونيا على يقين من أن مستقبل البوسنة والهرسك مرتبط بالمسار الأوروبي - الأطلسي، تمشياً مع التطلعات المشروعة لمواطنيها. ونشدد على أهمية الاستمرار في تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ 14 لرأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وللمضي قدماً، يجب على جميع القادة السياسيين في البلد تحقيق نتائج ملموسة وتنفيذ إصلاحات رئيسية. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك، ندعو جميع مستويات الحكومة إلى العمل في تضامن ووحدة.

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أولاً، إنني أؤيد البيان الذي أدلى به أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة (المرفق الثامن عشر).

وأشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته وتقانيه في خدمة البوسنة والهرسك. فقد أبدى تعاطفا كبيرا تجاه البلد خلال الإحاطة التي قدمها. وكان من الرائع أن يختتم إحاطته بملاحظة إيجابية، مستشهداً بمثال الطلاب الذين يتظاهرون وينبذون الانقسام. ومن المؤسف أن الأطفال في كثير من مدارس البوسنة والهرسك مقسمون حسب معتقدتهم الديني، ويتوجهون إلى المدرسة في الصباح أو بعد الظهر وفقاً لذلك. والتغلب على ذلك أمر إيجابي للغاية. كما يبعث برسالة أمل.

وأكرر في الوقت نفسه الأسف الذي أعرب عنه الممثل السامي فالنتين إنزكو إزاء حقيقة مغادرة العديد من الشباب المتعلمين تعليماً متميزاً للبلد محيطين. بحثاً عن فرص أفضل. ويسعدني وجود وزير عدل كفء في النمسا من البوسنة والهرسك، ولكن ألم يكن من الأفضل أن يمكث هذا الشاب في البوسنة والهرسك أو يعود إليها وأن يكون في خدمة وطنه؟ فما هي الأسباب وراء ذلك - الإحباط والفساد وغياب الرؤية الاقتصادية والقصور في الإصلاح القضائي؟ ومن المحزن للغاية أن نسمع عن العجز عن إجراء تحقيقات في جرائم القتل التي ذكرها الممثل السامي.

وإذ نعود إلى الجانب الإيجابي، من الجيد جداً إجراء الانتخابات المحلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ويمكن لمن زاروا منا مؤسّسات تقييم الأهمية الرمزية لإجراء الانتخابات في هذه المدينة التاريخية والمركزية. ومن الجيد أن يتفق القادة على ذلك، ولكننا بحاجة إلى مواصلة البناء على ذلك. وعلينا، على وجه الخصوص، أن نكفل تصحيح المخالفات المتعلقة بتسجيل الناخبين.

ويجب أن يتجاوز التعاون فيما بين السياسيين مجرد إجراء تلك الانتخابات. ويتعين عليهم أن ينفذوا بالفعل الإصلاحات المبينة في رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي. وقد التزمت حكومة البوسنة والهرسك بذلك الرأي. ويجب أن نرى تنفيذاً لتلك الالتزامات.

ونرحب بعمل المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. إنها أداة هامة جداً. وقد أنشأها قضاة دوليون في دايتون. وسعدت ألمانيا جداً بتقديمها قاضياً يحظى باحترام كبير يشارك في المحكمة الدستورية. لكننا نأسف من ناحية أخرى للاعتداءات اللفظية التي تطل المحكمة والقضاة والتشهير بهم. ونرى أنه لا يمكن التشكيك في سلطة المحكمة.

وفي معرض الحديث عن التشهير، شعرت بالاكئاب حقاً بسبب ما قاله الممثل السامي والمتكلمون الآخرون عن الخطاب المثير للفتن. والخطاب السلبي المثير للانقسام لا يزال مستمراً. بل إن الانقسامات القائمة تزداد عمقا في بعض الأحيان وتجعل المصالحة في البوسنة والهرسك درياً مستحيلاً بصورة متزايدة. إن تمجيد مجرمي الحرب أمر فظيع. وكما قال الممثل السامي فالنتين إنزكو، فإن تسمية أحد أماكن المبيت باسم مجرم حرب مدان وتنظيم قداس لمجرم حرب ببساطة أمر بغيض. وأنا أؤيد ما اقترحه الممثل السامي فالنتين إنزكو بشأن اعتماد البوسنة والهرسك لقانون يجرم إنكار حدوث الإبادة الجماعية. وفي ذلك السياق،

تعد المؤشرات الواضحة على انتهاج سياسة خارجية قائمة على القيم في البوسنة والهرسك تطورا إيجابيا، كما شهدنا في اللجنة الثالثة.

وأؤكد ما قاله الممثل السامي فالنتين إنزكو بشأن القرار 1325 (2000). ومن الجيد جدا أن هناك خطة عمل وطنية قيد الإعداد. ومرة أخرى التجربة أكبر برهان. ومن غير المقبول تهميش المرأة في عملية صنع القرار السياسي. إذ لم نقرب بأي صورة من الصور من نسبة الـ 40 في المائة. لذا في ذلك الصدد، لا بد من الاضطلاع بالمزيد حقا. وحسم مسألة ما إذا كان من الأفضل اتباع نهج قوي أو عدم اتخاذ أي إجراء بشأن ذلك لن يتحقق اليوم. ولكنني أعتقد أن الجواب يجب أن يأتي أيضا في ضوء تمجيد مجرمي الحرب.

دعوني أختتم بجانب واحد عرض علي هذا الصباح. فيما يتعلق بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، دعت السيدة ماري لولور، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، حكومة البوسنة والهرسك إلى التحقيق في حملة التشهير والتهديدات بالقتل ضد المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن على الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين. لقد قالت:

”بدلاً من تجريم المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يساعدون المهاجرين، يجب على حكومة البوسنة والهرسك أن تضمن حقوق الإنسان لجميع الأفراد دون اعتبار لجنسيتهم أو وضعهم كمهاجرين“.

لقد تحدثت بعد أن اشتدت حملة كراهية على الإنترنت ضد السيدة زهيدا بيهوراك، وهي معلمة في مدرسة ابتدائية ومدافعة عن حقوق الإنسان. وهي تعمل في شمال غرب البلد في كانتون أونا سانا، المتاخم لكرواتيا، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي. ودأبت منذ عام 2018، على تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء. وأود أن أنهى بياني بتكرار نداء المقررة الخاصة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان المشترك باسم عضوي رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجلس الأمن، فييت نام وإندونيسيا.

أود أن أشكر الممثل السامي فالتنين إنزكو على تقريره الرابع والعشرين (S/2020/1052، المرفق) وإحاطته الثاقبة.

ويثني وفدانا على الجهود التي بذلت في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية المقبلة لعام 2020، والخطوات المتخذة للتصدي لآثار جائحة فيروس كورونا والتعافي منها بدعم من المجتمع الدولي.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، لم تحدث للأسف تطورات إيجابية كافية على أرض الواقع. ولم تنفذ بالكامل الأهداف والشروط المتعلقة ببناء مجتمع قادر على الصمود وموحد للبوسنة والهرسك ولإغلاق مكتب الممثل السامي.

ونلاحظ مع القلق تقرير الممثل السامي عن المناخ السياسي العقيم في البلد، وزيادة التبعية الاقتصادية، ومواطن الضعف لدى السكان. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ثلاث نقاط.

أولاً، نؤيد النهج الرامي إلى تعزيز الملكية المحلية للعملية السياسية والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي الذي يخدم حقا المصالح الطويلة الأجل للبلد وشعبه. ونؤيد عمل الممثل السامي في هذا الصدد، وندعو إلى مواصلة الدعم الدولي للبوسنة والهرسك، بما في ذلك من حيث بناء القدرات وتنمية رأس المال البشري.

ثانياً، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. إن فييت نام وإندونيسيا بلدان فيهما أعراق وأديان متعددة. وعليه، فإننا ندرك تماماً قيمة الوحدة الوطنية والوئام لما فيه خير شعبينا.

ويمكن للوحدة الوطنية أن تستفيد من تدابير بناء الثقة، والمصالحة الوطنية، والحوار، وسيادة القانون، وكلها تستهدف المصالح الأساسية للبلد وجميع شعبه. ويمكن لهذه الوحدة بدورها أن تساعد على تشكيل الحكومة وعملها بفعالية على جميع المستويات وعلى التصدي لجميع التحديات الراهنة.

ثالثاً، نؤكد من جديد أهمية احترام استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية في تنفيذ المعاهدات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أنهي بياني بالإعراب عن دعم فييت نام وإندونيسيا القائم منذ وقت طويل لسلطات البوسنة والهرسك لإيجاد حل دائم يمكن أن يلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة. ولدينا ثقة في أن سلطات البوسنة والهرسك وشعبها، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، ستواصل إلى أفضل حل لبلد مستقر ومزدهر.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوجي

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على جودة إحاطته.

لا يزال المناخ السياسي في البوسنة والهرسك يشكل مصدرا رئيسيا للقلق، ويرجع ذلك جزئيا إلى الخلافات بشأن الميزانية العامة للدولة وتعيين أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المقرر أصلا إجرائها في تشرين الأول/أكتوبر، إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، قوض نقص التمويل إلى حد كبير سير عمل المؤسسات بشكل سلس وقدرتها على تلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن جائحة فيروس كورونا.

وفي هذا السياق، من الضروري أن تقي الجهات الفاعلة ذات الصلة بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك اتفاق 17 حزيران/يونيه بشأن إجراء الانتخابات في مدينة موستار.

إن سيادة القانون حاسمة لاستقرار والتقدم الديمقراطي. وتحقيقا لهذه الغاية، نحض الأطراف على العمل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال التقيد بالمتطلبات الدستورية والقانونية واحترام استقلال السلطة القضائية. وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لضمان ترسيخ سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

إن الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك جعل عودة اللاجئين والمشردين عنصرا حاسما في تنفيذه. ووفقا للاتفاق، تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للمشردين واللاجئين وإعادة إدماجهم.

وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، لا يزال غير فعال.

وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم الامتناع عن الشعارات الرنانة والسلوك الذي يقوض سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ويتحدى سلطات مؤسساتها الرئيسية.

ولا يزال وجود عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي عاملا هاما للأمن والاستقرار، كما يتضح من دورها الأساسي في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي الأطراف إلى المشاركة السياسية البناءة وملكية الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك، أو اتفاق دايتون. وروسيا، بوصفها أحد الضامنين لاتفاق دايتون، تؤيد تأييدا كاملا المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، والمساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة والكيانين المكونين للدولة اللذين يتمتعان بسلطات واسعة. وفي عام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون، ندعو شركاءنا في مجلس الأمن إلى الإدلاء ببيانات لا لبس فيه دعما لتلك الأحكام. وهذه الوثيقة، التي تعتبر أساسية بالنسبة للبوسنة والهرسك، ظلت وثيقة ذات صلة منذ التوقيع عليها في عام 1995. وهي وثيقة تتوخى ترتيبات إدارية وتوازنا في مصالح الشعوب التأسيسية الثلاثة يتسمان بالفعالية التامة عندما يتم التقيد بها على نحو سليم. ويمكن للرغبة في تدمير هذا النظام أن تكون لها عواقب خطيرة ليس على منطقة البلقان فحسب، بل وعلى أوروبا بأسرها.

إن الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة تماما؛ ولا تشكل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين. بيد أن العلاقات بين الأعراق تبيين اتجاهها سلويا. وقد تدهور مستوى الثقة ونوعية الحوار السياسي الداخلي تدهورا كبيرا. ويرجع ذلك أساسا إلى أن بعض الأطراف الفاعلة البوسنية كانت تطمح إلى إعادة تشكيل هيكل دايتون لجعل الدولة أكثر مركزية ووحدة. ويدعم بعض أصحاب المصلحة الدوليين هذه العملية. ولا يمكن لأية بيانات سياسية خارجية أن تشكل أساسا لتقويض توازن المصالح العرقية في البوسنة والهرسك، وهو ما نص عليه اتفاق السلام. ولا يمكن تغيير النظام القائم إلا إذا توصلت الشعوب الثلاثة والكيانين إلى اتفاق من دون أي تدخل خارجي.

فشعوب البوسنة والهرسك تقرر بنفسها جدول أعمالها المحلي والخارجي. والسلطات المحلية مسؤولة حصرا عن الحالة في البلد، وفقا لمفهوم الملكية المحلية، الذي نفترض أن المجتمع الدولي لا يزال يتشاركه. ولذلك، فإن أي إصلاح لقانون الانتخابات والنظام القضائي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الشعوب في البلد.

ونتوقع أن تتم الانتخابات المحلية المقبلة، المزمع إجراؤها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر و 20 كانون الأول/ديسمبر، بصورة سلمية وفقا للقواعد القائمة. وندعو جميع المشاركين، بما في ذلك اللجنة المركزية للانتخابات، إلى التصرف بمسؤولية والعمل من أجل مصالح جميع الشعوب في البلد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يجري تقييما رصينا للتطورات في البوسنة والهرسك على أساس الحالة الحقيقية وليس على أساس السياسات الفردية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتطلعات المشروعة لجميع الشعوب، وينبغي له أن يمتنع عن ممارسة الضغط على ممثليها الشرعيين. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن استخدام الإجراءات الانفرادية كأداة سياسية أمر غير مقبول. إننا نعول على جهود دولية بناءة من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك.

ونأسف لأن إحاطة الممثل السامي إنزكو رسمت مرة أخرى، للمرة الرابعة والعشرين على التوالي، صورة غير موضوعية للحالة في البوسنة والهرسك، بعيدة كل البعد عن الواقع. فمن الواضح أن الممثل

السامي يحاول أن يحمل الصرب والكروات البوسنيين المسؤولية عن فشل المصالحة بين الأعراق. فهم يُصوّرون على إنهم منتهكون لاتفاق دايتون للسلام. ويحاول الممثل السامي تخويف المجتمع الدولي بينما يتجاهل الحالة الحقيقية في البلد. ونقترح أن يطلع أعضاء مجلس الأمن على وجهة النظر البديلة الواردة في تقرير حكومة جمهورية صربسكا.

ومرة أخرى، نطلب من الممثل السامي أن يسعى في المستقبل إلى جعل تقاريره أكثر توازنا وموضوعية وأن يتمتع عن تفسير ولايته تفسيراً فضفاضاً، ولا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال الأوروبي الأطلسي.

ونذكر بأن مسألة تعاون البوسنة والهرسك مع منظمة حلف شمال الأطلسي ليست من اختصاص مكتب الممثل السامي وإنما هي، وفقاً لتقسيم السلطات، من صلاحيات سلطات البوسنة والهرسك، وينبغي أن تؤخذ آراء الكيانات والشعوب المكونة في الاعتبار على النحو الواجب.

لقد قدم السيد إنزكو تقييماً مغرضاً ومتهيزاً للحالة في البلد. ونحن مقتنعون مرة أخرى بأنه لا توجد قيمة مضافة في الحفاظ على آلية الحماية الدولية هذه في البوسنة والهرسك المستقلة ذات السيادة. وقد حان الوقت للنظر في شروط ومعايير إغلاق المكتب. ونقترح تبادل الآراء بشأن هذه المسألة خلال اجتماع اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، المقرر عقده يومي 1 و 2 كانون الأول/ديسمبر.

ونعتقد أن شكاوى الممثل السامي بشأن تقليص عدد موظفي مكتب الممثل السامي وتخفيض ميزانيته هي شكاوى لا أساس لها. وقد تغير دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك تغيراً كبيراً، ولا ينطوي مفهوم الملكية المحلية على تدخل خارجي في الشؤون المحلية. ولذلك، فإن النظر في أي نوع من الأدوات الخاصة لمكتب الممثل السامي أمر غير وارد. فينبغي مواصلة تقليص عدد موظفي مكتب الممثل السامي وتمويله.

ونعزز زيادة تعزيز تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يحتفظ بإمكاناته، وتعزيز التعاون الثنائي مع جميع الشعوب في البلد. ولدى البوسنة والهرسك كل الفرص لأن تصبح ميداناً للتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي الناجح بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وفي ضوء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون، نخطط لعقد اجتماع بصيغة آريا، تعطى فيه الفرصة للممثلين الشرعيين للشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك لأخذ الكلمة. ونتوقع أن يتيح لنا هذا الحدث فرصة لفهم أفضل لأهمية اتفاق السلام ومدى أهمية تنفيذه بالكامل في سياق الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك ولتقييم الأهمية السياسية والتاريخية لاتفاق دايتون بالنسبة لكل من البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان ككل.

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

بصراحة، لا أفهم تماماً أي جزء من بياني أدهش زميلي الممثل الألماني بهذا القدر. فموقفنا من مكتب الممثل السامي ثابت، وهذه ليست المرة الأولى التي نعبر فيها عن ذلك. وبالفعل كان بياننا اليوم معتدلاً بالمقارنة مع البيانات السابقة. ونحن متأكدون تماماً أن مكتب الممثل السامي لم يعد مفيداً ولا يسهم في تنمية البلد. بل إنه على العكس من ذلك يعوق تنمية البلد من نواح عديدة. ولهذا السبب، ظللنا طويلاً

نشير مسألة ضرورة التحرك تدريجياً نحو إغلاق مكتب الممثل السامي. وأعتقد أن اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام ستتداول هذه المسألة في اجتماعها الذي سيعقد يومي 1 و 2 كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بموضوع التحيز وانعدام التوازن، أوصي زميلي الممثل الألماني، ليس فقط بالاستماع إلى بيانات الممثل السامي، بل كذلك أن يقرأ التقرير الذي أعد لإحاطة اليوم (S/2020/1052، المرفق). وعندئذ سيكون واضحاً ما الذي دفعنا إلى الحديث عن التقييمات غير المتوازنة في تقرير الممثل السامي.

ويسرني أن زميلي الممثل الألماني أشار إلى أنه من غير المقبول تمجيد مجرمي الحرب. وسأكون ممثلاً لو أبدى اتساقاً وأدان كذلك بعض زملاءه في الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي تمجد المتعاونين ومجرمي الحرب بشكل صارخ وفاضح. وليسبب ما، لم يبد زملائنا في الاتحاد الأوروبي ولا زميلي الممثل الألماني، بصفة خاصة، اهتماماً بذلك الأمر.

البيان الثالث للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

أشكر الممثل السامي إنزكو على تعليقاته. وأود أن أوضح نقطة واحدة - إن انتقادنا لمكتب الممثل السامي ليس انتقاداً شخصياً للممثل السامي، بل هو انتقاد للدور الذي يقوم به المكتب في البوسنة والهرسك في رأينا.

لا أحد ينكر أن البلد يواجه مشاكل. فقد تكلمنا عن ذلك في بياننا. والسؤال هو - ما هي جذور تلك المشاكل؟ بالطبع، يمكننا أن نغوص في التاريخ وننكر بالكيفية التي بدأ وانتهى بها كل شيء. وبطبيعة الحال، كان اتفاق دايتون اختراقاً حال دون وقوع أسوأ السيناريوهات. ولكن حان الوقت الآن لكي تقف البوسنة والهرسك على قدميها وتمضي قدماً نحو التنمية. إننا فقط نطلب من الممثل السامي أن يكون متأكداً من أن دوره في هذه العملية لا يتسبب في تحديات ويزيد من حدة التوترات ويثير تساؤلات وسط ممثلي الكيانات اللذين كثيراً ما يتعرضان للانتقاد - الصرب والكروات.

أما بالنسبة للتقارير، فإن التقارير نفسها ليست هي المشكلة. فثمة سوابق تتقاسم فيها بعض الكيانات التي ليست ولايات مكونة بعض التقييمات مع مجلس الأمن. إن تلك ممارسة عادية، خاصة وإن جمهورية صربسكا طرف في اتفاق دايتون، ومن حقها بصفتها هذه، أن تعرب عن رأيها بشأن التطورات في الاتحاد. وينبغي النظر في هذه التقييمات على النحو الواجب.

وكما قد يلاحظ أعضاء المجلس، فليس من قبيل المصادفة أننا اقترحنا عقد جلسة بصيغة آريا بمناسبة الذكرى السنوية لاتفاق دايتون. فكثيراً ما يناقش مجلس الأمن مسألة البوسنة والهرسك، ولكن هذه الجلسات تقدم في معظمها تقييمات عامة للتطورات الفعلية في البلد، التي يثير الكثير منها شواغل لكلا الجانبين. وأعتقد أنه سيكون من الحكمة أن تتاح الفرصة لممثلي الشعوب المؤسسة الثلاثة لعرض تقييماتها على أعضاء مجلس الأمن. يمكن أن يتم ذلك في جلسة بصيغة آريا سنعلن عن توقيتها في وقت لاحق.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

تتقدم سانت فنسنت وجزر غرينادين بالشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يواصل مكتبه تقديمه لشعب البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

لا تزال جائحة فيروس كورونا تشكل تحدياً لاقتصاد البوسنة والهرسك وبقية العالم. ونعترف بالجهود التي بُذلت للمساعدة في احتواء تفشي المرض على نطاق واسع، إلا أننا نأسف لعدم تمكن القادة السياسيين المعنيين من إنشاء آلية فعالة لمعالجة الأزمة الصحية. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأحزاب السياسية على التعاون وتنسيق التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة ودعمها في ضمان التصدي الفعال للجائحة.

وتحث سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع القادة في البوسنة والهرسك على دعم سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ونؤكد كذلك التزامنا بدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، فضلاً عن القرارات ذات الصلة التي يتخذها مجلس تنفيذ السلام.

وما زلنا نشجع التعاون بين الأطراف وفقاً للقانون الدولي ونؤكد على الحاجة إلى الدبلوماسية وإنهاء الخطابات المثيرة للخلاف. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الامتناع عن استخدام الافتراءات والقوالب النمطية العرقية، وندعو قادة البوسنة والهرسك إلى دفع المصالحة والتفاهم المتبادل قدماً.

ونثني على الاتفاقات الموقعة بين زعمي حزب العمل الديمقراطي الذي يشكل أغلبية البوشناق والاتحاد الديمقراطي الكرواتي الذي يتخذ من الاتحاد مقراً له فيما يتعلق بقانون الانتخابات. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع اللجنة المركزية للانتخابات في الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية وعلى مواصلة الإصلاحات اللازمة لضمان ممارسة جميع المواطنين لحقوقهم السياسية. ونشجع، على وجه الخصوص، على زيادة مشاركة المرأة في الحيز السياسي.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا للسلام والاستقرار الشاملين في المنطقة ولتوسيع ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا.

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة الشاملة التي قدمها الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، بشأن آخر تقرير لمكتبه (S/2020/1052، المرفق) عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد.

وترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في مدينة موستار في كانون الأول/ديسمبر بعد توقف طويل. وفي هذا السياق، من الضروري أن تقوم السلطات في البوسنة والهرسك على وجه السرعة بتعيين قضاة المحكمة الدستورية والكيانات الأخرى اللازمة للأداء الفعال للدولة، وأن تكفل أيضاً صمود الاتفاق بين الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وحزب العمل الديمقراطي.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنؤكد أن استمرار الخلافات بين الأحزاب السياسية قد أثر سلباً على تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين التي يجب الوفاء بها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي، والتي وضعتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، وهو أمر يبعث على القلق.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهم الخطاب الانقسام والافتراق والقمي في تقويض سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى احترام سيادة القانون والصكوك القانونية التي تقوم عليها الهياكل السياسية في البلد، فضلاً عن اتخاذ خطوات سريعة لمواءمة دساتير بعض الكانتونات مع الدستور الوطني.

وندعو كذلك إلى إجراء حوار بناء بين مختلف المجموعات والكيانات العرقية، وكذلك فيما بين مختلف الهياكل البوسنية والممثل السامي. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه لا يمكن حل المسائل المتعلقة وترسيخ الثقة بين الجانبين إلا من خلال الحوار السياسي البناء والشامل.

ولذلك تشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على أن تلتزم من جديد بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقات السلام والاتفاقات الحالية وقرارات مجلس الأمن. ولا تزال الإرادة السياسية والملكية الوطنية أساسيتين في المضي قدماً بعملية السلام والاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل إلى الأمام.

وتثني جنوب أفريقيا على الممثل السامي لإبدائه ضبط النفس في الحالات التي كان بإمكانه فيها تطبيق سلطاته التنفيذية. ونعتقد أن سلوكه يكفل الملكية المحلية للعمليات تمشياً مع لجنة تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك، ونعرب عن تقديره للمهمة الصعبة التي نحن بصددتها.

وعلاوة على ذلك، نشيد بمكتب الممثل السامي على دعمه للمشرف على مقاطعة برتشكو، التي يسجل فيها تحقيق إنجازات رئيسية، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنتني على جميع الجهات المعنية في جهودها الرامية إلى كفالة اعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب كخطوة هامة نحو التئام جراح البوسنة والهرسك. وهذا يدل على تطلع شعب البوسنة والهرسك إلى العيش في سلام واستقرار دائمين.

وفي الختام، من المهم أن يستمر دعم المجتمع الدولي لشعب وحكومة البوسنة والهرسك على المدى الطويل. فهذا أمر بالغ الأهمية لدفع البلد إلى الأمام في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي وفي المنطقة الأوسع.

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر الممثل السامي السيد فالنتين إنزكو على إحاطته الشاملة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، وأن أرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ووفد الاتحاد الأوروبي.

ويرحب وفد بلدي بالاتفاق السياسي الموقع في حزيران/يونيه والذي سيسمح بإجراء انتخابات محلية في مستار في كانون الأول/ديسمبر المقبل للمرة الأولى منذ عام 2008. ونشيد بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تيسير هذا التطور التاريخي.

ومع ذلك، فإننا نأسف لأن الحملة السياسية تتسم بالفعل بخطابات سلبية مثيرة للخلاف، ما يعمق الانقسامات القائمة ويجعل المصالحة في البوسنة والهرسك متزايدة الصعوبة.

ومع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، يحذونا الأمل في أن تتعمم الأحزاب السياسية التي تقوم بحملات الانتخابات المحلية هذه الفرصة للتفكير لا في زمن الحرب التي دارت رحاها في الماضي بل في سنوات السلام الخمسة والعشرين التي تلتها، وأن تقدم برامج استشرافية لمواطني البوسنة والهرسك.

ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف التركيز على ما يربطها معاً، بدلاً من التركيز على الهواجس والشكوك التي تفصل بينها وتزيد من حدة التوترات. ولا نزال نشعر بقلق خاص إزاء خطاب الكراهية وتمجيد جرائم الحرب ونفي حدوث الإبادة الجماعية.

وندعو جميع الأطراف إلى إظهار الإرادة اللازمة للتخلص من النداءات المثيرة للانقسام التي تقام النزعة القومية العرقية، وتعرض عملية توطيد السلام والاستقرار برمتها للتهديد الخطير وتقوض ما يصبو المواطنون إلى رؤيته من تحسينات وتقدم.

ويؤيد وفد بلدي الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي تمشياً مع اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بخطة 2+5، نشجع جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بغية ضمان الاستقلال الكامل للبوسنة والهرسك.

وبعد مرور ربع قرن على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، لم تحل بعد العديد من المسائل. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الزعماء السياسيين إلى إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية لجميع المواطنين في البوسنة والهرسك وتمهيد الطريق أمام الأجيال الشابة لبناء مستقبل أفضل يقوم على الوحدة السياسية والثقافية.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد دعم تونس الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وتحقيق المصالحة فيما بين مختلف مجموعاتها العرقية، وتعزيز السلام والأمن الدائمين حتى تتمكن من التركيز على إجراء الإصلاحات، بما في ذلك ترسيخ العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي إصلاحات ضرورية لبناء دولة مزدهرة وحياة أفضل لمواطنيها، الذين يستحقون أن يروا بلدهم يمضي في اتجاه تحقيق السلام الحقيقي بدلاً من التأخر والبقاء عند حالة اللاحرب.

المرفق الثالث عشر

بيان من المنسقة السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

أشكر الممثل السامي وفريقه على تقريره الشامل الأخير (S/2020/1052، المرفق). وهذا يبرز أن المجتمع الدولي لا يزال يضطلع بدور في دعم مستقبل آمن وسلمي ومستدام للبوسنة والهرسك. ولا يزال لمكتب الممثل السامي دور هام يؤديه في حفز السلطات المحلية على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق هذا المستقبل. وهو يحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل، بما في ذلك استخدام السلطات التنفيذية، إذا اقتضت الحالة ذلك.

تواجه البوسنة والهرسك الآن، شأن شأنها كل بلد آخر تقريباً، تحديات تتعلق بالتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيطلب ذلك مواصلة تركيز السلطات في البوسنة والهرسك وتنسيقها على جميع المستويات في ظل ارتفاع عدد حالات الإصابة. وبالرغم من هذه التحديات، يسرنا مواصلة التحضير للانتخابات المحلية لعام 2020. ونشيد، شأننا شأن الممثل السامي إنزكو، بعمل اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك في مواجهة التحديات السياسية العديدة، ونؤيد مساعيها الرامية إلى الحد من خطر تزوير الانتخابات.

وتود المملكة المتحدة، بصفة خاصة، أن ترحب بالاتفاق الذي توصل إليه زعيما حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذي يتيح إجراء انتخابات محلية في موسنار في 20 كانون الأول/ديسمبر، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008. ويدل هذا التقدم على أهمية التعاون بين الأحزاب والطوائف في دفع البلد إلى الأمام. ونأمل أن تدعم جميع الأطراف الفاعلة هذا التطور الهام وأن تساعد الأحزاب في موسنار في السماح للمواطنين بممارسة حقوقهم الديمقراطية.

وأود أن أهنئ مكتب الممثل السامي على عمله في مقاطعة برتشكو. وقد استمر الجهد المنسق القوي الذي يبذله المكتب مع المجتمع الدولي في تعزيز الحكم الرشيد وتطوير الهياكل الأساسية ونمو القطاع الخاص هناك. ويقدم العمل التعاوني من هذا النوع نموذجاً محتملاً للإصلاح في أماكن أخرى من البوسنة والهرسك.

ومن الأهمية بمكان ضمان قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية. ونحث السلطات في البوسنة والهرسك على مضاعفة جهودها لمعالجة الأحكام المعلقة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأبرزها الحكم الصادر في قضية سيديتش - فينشي، وكفالة أن يتمكن جميع مواطني البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقهم الديمقراطية الأساسية والمشاركة على قدم المساواة في مستقبل بلدهم. وبينما نتطلع إلى وقت لن يكون فيه وجود القضاة الدوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ضرورياً، إلا أنهم ما زالوا ضماناً حيوية في الجهاز القضائي للبوسنة والهرسك.

وما زلنا نشاطر الممثل السامي شعوره بالإحباط إزاء التهديد المستمر للخطاب القومي المثير للانقسام، حتى في وقت يلزم فيه أكبر قدر من التضامن في مواجهة الجائحة العالمية. ومع اقتراب موعد الانتخابات المحلية، نحث المسؤولين عن إصدار هذه التصريحات المثيرة للانقسام على أن يضعوا بدلاً من

ذلك المواطنين الذين انتخبوا لتمثيلهم نصب أعينهم. ويجب مواجهة تحديات مثل الهجرة وتغير المناخ والجريمة المنظمة الخطيرة بشكل مباشر.

ويصادف هذا العام مرور 25 عاما على توقيع الاتفاق الإطارى العام للسلام، الذي أنهى النزاع في البوسنة والهرسك. ومن المهم أن تجد البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي سبلا للاحتفال بهذه الذكرى بشكل جماعي والتطلع إلى المستقبل الإيجابي والمزدهر الذي تستحقه البوسنة والهرسك.

ويأتي هذا في أعقاب إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتسا في وقت سابق من هذا العام. وأود أن أتذكر مرة أخرى الآلاف العديدة من الضحايا والمعاناة المستمرة للأسر، التي لا يزال الكثير منها يفتقد أحبائها. وندرك المعاناة التي تكابدها جميع أطراف صراعات البلقان، ولن يمكننا التغلب تماما على الإرث المؤلم الذي خلفه الماضي إلا من خلال المصالحة الحقيقية فيما بين الطوائف. وندعو مرة أخرى إلى وضع حد لتمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار ارتكاب الإبادة الجماعية في سربرينيتسا. وقد أقرت محكمتان دوليتان هذا التعريف رسميا وكذلك الهيئات القضائية المحلية، والإنكار لن يؤدي إلا إلى تعزيز الانقسامات المجتمعية العميقة التي تهدد بعرقلة تقدم البوسنة والهرسك.

وتواصل المملكة المتحدة دعم جهود المصالحة في البوسنة والهرسك وغرب البلقان على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال وضعنا برامج للمشاريع ودورنا في عملية برلين ومجلس تنفيذ اتفاق السلام. ونشجع البوسنة والهرسك على أن تحترم احتراماً كاملاً سيادة القانون والديمقراطية وحرية وسائط الإعلام وحقوق الإنسان. وندعم استمرار التزام البوسنة والهرسك بالاندماج الأوروبي - الأطلسي، ونتطلع إلى تقديم برنامج الإصلاحات التالي الخاص بالاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي.

المرفق الرابع عشر

بيان من المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل السامي إنزكو على تقانيه المستمر وتمثيله للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنثي على البوسنة والهرسك لتحقيقها معلما هاما - 25 عاما من السلام بعد التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام. وقد أتاح ذلك الاتفاق التاريخي فرصة لإنهاء ويلات الحرب حتى تتمكن الأجيال المقبلة من العيش في سلام وأمن. ولكن، كما نعلم جميعا، لا تزال هناك تحديات.

ولتحقيق وعد دايتون بالكامل، يجب على قادة البوسنة والهرسك أن يتخلوا عن سياسة الماضي العرقية التي لم تُحقق أي نتيجة. فمن خلال تحسين الحكم ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة، تتاح الفرصة لقادة اليوم لتحقيق تطلعات شعبهم لمستقبل يكون فيه مندمجا مع المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

ونحیی أيضا ذكری حدث مأساوي هذا العام. نتذكر أولئك الذين فقدوا أرواحهم قبل 25 عاما في الإبادة الجماعية في سريرينتسا. في تموز/يوليه 1995، أعدم أكثر من 8 000 رجل وصبي في سريرينتسا.

إننا نقف إلى جانب أحياء الضحايا وأصدقائهم الذين يواصلون السعي إلى تحقيق العدالة ودعم الجهود الرامية إلى احترام كرامة جميع الضحايا، بمن فيهم أولئك الذين لا يزالون ينتظرون إبداعهم مثوالم الأخير. ويجب ألا ننكر هذا الحدث المؤلم أو ننساه أبدا، ويجب علينا جميعا أن نكفل ألا تتكرر مأساة مثل سريرينتسا أبدا.

وتطلعا إلى المستقبل، فإن الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وتلك المقرر إجراؤها في أوستار في 20 كانون الأول/ديسمبر، ستتيح فرصا لقادة البوسنة والهرسك لإظهار التزامهم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وستتيح انتخابات أوستار - وهي الأولى في تلك المدينة منذ عام 2008 - فرصة للشعب لكي يحاسب قاداته ويمارس أفراده حقوقهم كمواطنين. ونحث أعضاء المجلس على معارضة أي جهود تبذلها أطراف فاعلة خارجية لبث الشقاق خلال الانتخابات المحلية، وفي ذكرى دايتون، وما بعدها.

ونشجع أيضا جميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك على التنسيق بشكل أفضل لتلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين. ونحث السلطات على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتلبية احتياجاتهم، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المأوى. وهذا أمر ملح بصورة متزايدة، كما نعلم جميعا، مع اقتراب فصل الشتاء.

وعلاوة على ذلك، تدعم الولايات المتحدة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، أي عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، وهي انتشار عسكري مسؤول عن الإشراف على التنفيذ العسكري لاتفاقات دايتون. ونشيد بعمل عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي ودورها في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

وفي هذا الصدد، نشكر المملكة المتحدة أيضا على إسهاماتها الدائمة في تحقيق الأمن في منطقة غرب البلقان، بما في ذلك 16 عاما من الخدمة العسكرية التي تم نشرها كجزء من عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. وكان أول قائد لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك هو اللواء البريطاني ديفيد ليكي في عام 2004، وقد ارتقى بقيادة القوة إلى مستوى عال من التميز لا يزال سائدا حتى اليوم. ونحن نقدر الدور المستمر للمملكة المتحدة في المنطقة من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي.

وإدارة ترامب ملتزمة بمساعدة شعب البوسنة والهرسك في سعيه إلى إحلال السلام وبناء مجتمع أكثر حرية وعدلا وديمقراطية. ونعتقد أيضا أنه يتعين على البوسنة والهرسك أن تواصل السير على الطريق نحو التكامل والتعاون عبر الأطلسي في أوروبا. وفي ذلك المسعى، نتطلع إلى التحقيق الكامل للأهداف والشروط المتفق عليها سابقا لإغلاق مكتب الممثل السامي. وتحقيق هذه الأهداف، سيتعزز إلى حد كبير أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها.

ونحن، إذ نحتفل بالذكرى التاريخية لمرور 25 عاما على إبرام اتفاق دايتون، ندعو جميع أصدقاء البوسنة والهرسك إلى تقديم دعمهم في الوقت الذي يتطلع فيه البلد إلى السنوات الخمس والعشرين المقبلة وما بعدها. وتتوخى الولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطية حديثة ومتعددة الأعراق ومستقرة ومزدهرة في البوسنة والهرسك - ديمقراطية مسؤولة عن مصيرها. ولكي تنجح البوسنة والهرسك، يجب أن يتمكن الجيل القادم من الحصول على الفرص التي يسعى إليها في إطار جمهورية متنوعة وموحدة ومندمجة في قلب أوروبا.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، سفين الكالاي

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أتمنى لكم ولوفد بلدكم كل النجاح. ونرحب أيضا بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، وقد أحطنا علما بتقريره عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1052، المرفق).

ونرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار الذي يمدد ولاية البعثة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، التي ظلت موجودة في البوسنة والهرسك منذ سنوات عديدة. ومن المهم التأكيد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها البلد المضيف، قد حظيت بالتعاون المثمر القائم على الاحترام مع عملية أثيا، لا سيما في مجالي بناء قدرات قواتها المسلحة وتدريبها.

وظلت الحالة في البوسنة والهرسك هادئة لفترة طويلة، وهو ما انعكس بانتظام في تقارير عملية أثيا، وكذلك في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتتمثل مهمة بعثة أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في دعم تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام وكفالة الامتثال للمرفقين 1 - ألف و 2 من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وعلى مدى السنوات الأخيرة، وتمشيا مع الأوضاع السائدة في الميدان، أعيد تشكيل عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، حيث تحول التركيز الأساسي للبعثة من الردع ومن أنشطة توفير بيئة آمنة ومأمونة إلى بناء القدرات والتدريب.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد استجابت سلطات البوسنة والهرسك بسرعة كبيرة لتفشي الجائحة، واتخذت العديد من التدابير العاجلة والضرورية لاحتواء انتشار الفيروس. وتمت تعبئة جميع الموارد المتاحة لنا. وقامت مستشفياتنا ومؤسساتنا الطبية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بعمل جبار لمحاربة عدو غير مرئي. وخلال تفشي كوفيد-19، قدمت الخدمات الصحية لجميع الأشخاص في البوسنة والهرسك، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء، بغض النظر عن الجنسية أو حالة التأمين الصحي. ويواصل الأطباء والممرضون والمسعفون، وآخرون كثيرون المخاطرة بحياتهم لمكافحة هذا المرض الفتاك والشديد العدوى. ونغتتم هذه الفرصة لشكرهم جميعا على تفانيهم وجهودهم التي لا غنى عنها. ونود أيضا أن نشكر شركاءنا الدوليين على ما قدموه لنا من مساعدة ودعم قيّمين في هذه الأوقات الصعبة بالنسبة للبشرية.

وبالإضافة إلى تأثير الجائحة على نظامنا الصحي، فإنها ألحقت ضررا بالغا باقتصادنا الهش. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك بنسبة 5 في المائة في عام 2020. وقد اتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض التدابير اللازمة للتخفيف من تلك الآثار السلبية. واتخذت بعض الترتيبات المالية العاجلة لمساعدة أكثر الفئات معاناة. وسوف تستغرق هذه الجهود وقتا، وسيكون من الضروري توفير موارد كبيرة للتعافي من هذه الحالة غير المتوقعة التي سببها هذا الفيروس الذي أزهد أرواح الكثيرين في جميع أنحاء العالم.

ونود أن نشكر الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الفوري لقطاع الرعاية الصحية في التصدي لفيروس كورونا، وكذلك تقديم المساعدة للبوسنة والهرسك لتلبية احتياجات الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

كما أن المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية ستكون موضع ترحيب، ولا سيما من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك للتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ستؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، وبالطبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسيف وغيرها.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعض النقاط المتعلقة بجوانب أخرى من الحالة في البوسنة والهرسك.

من المقرر إجراء الانتخابات المحلية في البوسنة والهرسك في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. كما اتخذت اللجنة المركزية للانتخابات، متغلبة على حالة الجمود التي دامت 12 عاما، قرارا يقضي بإجراء انتخابات محلية في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر. وقد وضعت سلطات البوسنة والهرسك للمسات الأخيرة على جميع التدابير اللازمة للتمكين من إجراء الانتخابات على نحو سلس وبطريقة ديمقراطية وموثوقة. وسيتمكن المواطنون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقهم والإدلاء بأصواتهم لانتخاب أعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجالس المدن ورؤساء البلديات.

وقد واصل مجلس الوزراء التعاون مع حكومات الكيانات بشأن المسائل المتصلة بالاندماج الأوروبي، وبشأن عمليات الإصلاح الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وزيادة فعالية الإدارة العامة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل توفير فرص العمل.

إن سلطات البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما كاملا بالتغلب على التحديات التي تواجهها وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإدماج البلد إدماجا كاملا في الاتحاد الأوروبي. ونحن ممتنون في ذلك الصدد للاتحاد الأوروبي على دعمه النشط لمسار البوسنة والهرسك الأوروبي، ونحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على مواصلة تكثيف ذلك الدعم. وقد بذلنا جهودا متزايدة من جانبنا في عدد من المجالات ذات الصلة بتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك تنفيذ برنامج الإصلاح والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية على سبيل الأولوية، فضلا عن تصميمنا المستمر على تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي للحصول على مركز المرشح في عام 2021.

والأهم من ذلك أن سلطات البوسنة والهرسك اتخذت خطوات حازمة نحو وضع المرشح والمفاوضات المرتقبة مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بخطة تنفيذ التوصيات الواردة في رأي المفوضية الأوروبية. واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك النظام الداخلي للجنة البرلمانية لتحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي كخطوة هامة إلى الأمام في سبيل التكامل الأوروبي.

وواصلت البوسنة والهرسك المشاركة بنشاط في التعاون الإقليمي والحفاظ على علاقات حسن الجوار. ويظل تعزيز التعاون الودي والبناء فيما بين بلدان المنطقة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك أولوية قصوى في سياسة البوسنة والهرسك الخارجية. فتعاون دول غرب البلقان في إطار عملية برلين يظل محركا رئيسيا لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وللاستقرار في المنطقة.

وتتصلح البوسنة والهرسك بدور نشط في المبادرات الإقليمية من خلال عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا وصندوق غرب البلقان ومبادرة أوروبا الوسطى، في جملة أمور. وأود أن أذكر، كمثال جيد على التعاون الإقليمي، مشروع بناء طريق سراييفو - بلغراد للممر السريع في إطار تعاون بين ثلاثة بلدان شريكة، هي صربيا وتركيا والبوسنة والهرسك.

وواصلت البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد اتخذت البوسنة والهرسك، بدعم واسع النطاق من الاتحاد الأوروبي، خطوات هامة إلى الأمام في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة. فقد ظل خبراء الاتحاد الأوروبي يعملون مع سلطات البوسنة والهرسك على تنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2022 لمنع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية في البوسنة والهرسك.

وتواصل المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك التصدي للأفراد المتورطين في القتال بالنيابة عن المنظمات الإرهابية، وكذلك أولئك الذين يسهلون تجنيد المقاتلين الإرهابيين. وفيما يتعلق بمعالجة جرائم الحرب في المحاكم المحلية، نود أن نعيد التأكيد على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي بالنسبة للبوسنة والهرسك بوصفها دولة معقدة متعددة الجنسيات.

وتواصل البوسنة والهرسك عملية تخطيط ورصد وتقييم هامة جدا في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا لفريق الأمم المتحدة القطري في البوسنة والهرسك على مساهمته الممتازة في مساعدة مؤسساتنا بشأن البرنامج التنموي وجهوده الدؤوبة في ذلك.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى أحد الشواغل الرئيسية لسلطات البوسنة والهرسك - وهو مسألة المهاجرين غير الشرعيين. فلا تزال أزمة المهاجرين الدولية تشكل تحديا كبيرا لدول المنطقة واقتصاداتها. وقد شهدت البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين والمهاجرين على أراضيها، ومعظمهم عبروا الحدود بصورة غير قانونية.

ومن المهم التأكيد على أن مؤسسات البوسنة والهرسك لا تملك القدرة الكافية على تنفيذ واتخاذ جميع التدابير اللازمة لكبح أزمة المهاجرين. وتحتاج حكومتنا إلى دعم دولي أقوى، مع أخذ افتقارنا إلى القدرة وحقيقة أن البوسنة والهرسك ليست مقصدا نهائيا للمهاجرين في الاعتبار.

إننا ممتنون للدعم المالي الذي تقدمه المفوضية الأوروبية لسلطات البوسنة والهرسك في معالجة مسألة الهجرة وتعزيز قدرتها على إدارة الحدود. بيد أن مؤسسات البوسنة والهرسك تحتاج إلى دعم أكبر بكثير من الاتحاد الأوروبي وكذلك من وكالات الأمم المتحدة من أجل استجابة شاملة.

وتواصل البوسنة والهرسك في هذه الأوقات الصعبة الإسهام بنشاط في السلام والأمن الدوليين عن طريق نشر أفرادها من العسكريين والشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فإدنا حاليا ما يقرب من 45 فردا يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أعيد التأكيد على أن البوسنة والهرسك أيدت تأييدا كاملا دعوة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، إلى وقف لإطلاق النار على الصعيدين العالمي في جميع النزاعات في جميع أنحاء العالم من أجل إسكات المدافع ووقف العنف ورفع الأصوات من أجل السلام. فليس هناك ما هو أهم من وقف فوري

لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم لتعزيز العمل الدبلوماسي والمساعدة على تهيئة الظروف لإيصال المعونة المنقذة للحياة وإشاعة الأمل في الأماكن الأكثر عرضة لجائحة فيروس كورونا. والبوسنة والهرسك على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع أسرة الأمم المتحدة الأوسع بشأن هذه المسألة الحرجة والأكثر إلحاحا التي يواجهها العالم اليوم.

وأخيرا، نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها في سبيل تأمين مستقبل أفضل ومزدهر لمواطنيها، كما نعرب عن امتناننا لشركائنا الدوليين على دعم البوسنة والهرسك على هذا الطريق.

المرفق السادس عشر

بيان من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد جمهورية كرواتيا تأييدا تاما البيان الذي قدمه ممثل الاتحاد الأوروبي (المرفق الثامن عشر). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتناول عدة نقاط بصفتي الوطنية.

يسرني أن أرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو وأشكره على التقرير الشامل (S/2020/1052، المرفق) والإحاطة اليوم.

إن للبوسنة والهرسك المستقرة والوظيفية والمزدهرة والمأمونة دورا رئيسيا ليس في استقرار جنوب شرقي أوروبا فحسب، بل في أوروبا بأكملها الأوسع. لقد كانت كرواتيا وستظل مؤيدا قويا لجهود البوسنة والهرسك في قطع خطوات حاسمة نحو اندماجها في الاتحاد الأوروبي. والاندماج داخل الاتحاد الأوروبي لا يوفر أفضل إطار إصلاحي للبلد فحسب، بل يوفر أيضا تحولا شاملا لمجتمعه بأسره. ولن ندخر جهدا في دعم البوسنة والهرسك في مواصلة اندماجها في القيم والمعايير الأوروبية، اقترانا بالمساواة الدستورية بين شعوبها الثلاثة التأسيسية وضمان حقوق جميع مواطنيها.

وتحتاج البوسنة والهرسك إلى بذل جهود كبيرة والاضطلاع بإصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية من أجل إحراز التقدم على المسار المنشود. وخلال العام الماضي، والأهم من ذلك في مجموعة تدابير توسيع العضوية هذه السنة، أعربت المفوضية الأوروبية عن آرائها فيما يتعلق بهذه الإصلاحات.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن عمليات الإصلاح يجب أن تأتي من الداخل ولا يمكن إنجازها إلا من خلال عملية شاملة وداخلية وقائمة على توافق الآراء، تجري في بيئة من الحوار والحلول التوفيقية. إن البوسنة والهرسك اليوم تستند إلى اتفاق دايتون - باريس للسلام، فضلا عن دستور البلد، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك الاتفاق، الذي يبلغ من العمر 25 عاما هذا العام.

وتبقى السمة الأساسية للبوسنة والهرسك، عبر تاريخها كله وفي إطارها الدستوري الحالي، تعدد الجنسيات لديها بوصفها دولة تتألف من ثلاثة شعوب تأسيسية متساوية في حقوقها وفي حقوق الآخرين. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أنه في البوسنة والهرسك، بينما يمكن للصر ب الاعتماد على كيانهم وعلى البوسنيين على أعدادهم كأكبر الشعوب التأسيسية، لا يمكن للكروات أن يعتمدوا سوى على الضمانات الدستورية والنظام القانوني والمؤسسي لضمان تمتعهم بالمساواة.

فالنظام الانتخابي القائم في البوسنة والهرسك، حيث يُعطى شعب تأسيسي أصغر عددا - أي الكروات - وزنا يفوق وزن شعب تأسيسي أكبر - البوسنيين - لا يتماشى مع دستورها. وهذه الحقيقة تسهم في التوترات السياسية وتبطئ الإصلاحات. ولذلك، من الأهمية بمكان الشروع في إصلاح قانون الانتخابات على وجه الاستعجال. وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحاً مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقبلة في عام 2022.

وفي ذلك الصدد، نرى من الضروري التأكيد على أهمية الاتفاق السياسي بشأن التعديلات التي تم إدخالها على قانون الانتخابات، الذي وقع عليه في حزيران/يونيه من هذا العام القائدان السياسيان السيد عزت بيغوفيتش والسيد تشوفيتش. وتجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيين أعربوا في الاتفاق عن التزامهم الكامل بمبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه وبإعمال جميع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وجميع

قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وجميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعن لجنة البندقية. ويظهر الاتفاق بوضوح بوادر وجود إرادة سياسية للتوصل إلى حل توفيقي. كما أنه يمكن البوسنة والهرسك من أن تتولى زمام هذه العملية الحاسمة وأن تظهر أنها قادرة على تكييف مصيرها.

وتولي زمام العملية بهذه الطريقة طالب به المجتمع الدولي عدة مرات، والآن بعد أن تحقق ينبغي الترحيب والتتويه به. وينبغي لنا جميعاً الآن أن نتابع ذلك ونشجع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة، وندعو إلى إجراء وتنفيذ عملية إصلاح شاملة للجميع، من شأنها القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية، قبل الانتخابات العامة لعام 2022 بوقت كاف.

ونرى أيضاً أن من الضروري أن نسترعى الانتباه إلى مشكلة الهجرة، وليس مشكلة الهجرة غير القانونية فحسب، لا سيما في كانتون أوننا - سانا، الذي يشدد تقرير الممثل السامي على حدتها أيضاً، والتي ظلت طوال السنتين الماضيتين تثقل كاهل البلد وتحتاج إلى اهتمامنا العاجل. ومن الأهمية بمكان مكافحة شبكات التهريب وتحسين إجراءات العودة وإعادة القبول وتعزيز مراقبة الحدود ونظام إدارة الهجرة، ليس فقط باعتبارها مسألة أمنية، بل أيضاً باعتبارها مسألة إنسانية. ولذلك، ينبغي أن نركز جهودنا على تعزيز قدرات مؤسسات البوسنة والهرسك في مجال حماية الحدود، من خلال التعليم والمساعدة التقنية المباشرة، فضلاً عن مشاركة الخبراء في الميدان، وتعزيز أمن واستقرار البلد والمنطقة بأسرها. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في السياق الحالي، نظراً لتأثير وباء فيروس كورونا على الفئات الضعيفة واللاجئين والمهاجرين.

إن الخطة الاقتصادية والاستثمارية التي اعتمدت مؤخراً لمنطقة غرب البلقان تثبت مرة أخرى التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه البوسنة والهرسك وجميع الشركاء في منطقة البلقان الغربية. وهي أكبر الأمثلة وضوحاً على كيفية دعم الاتحاد الأوروبي للمنطقة.

ومن أجل دعم المسار الأوروبي للبوسنة والهرسك، ما فتئت كرواتيا تنفذ مشاريع للمساعدة التقنية تنقل الخبرة التي اكتسبناها من عملية انضمامنا قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إطار اتفاق الشراكة الأوروبية. وكرواتيا أيضاً شريك تجاري رائد مع البلد. ونحن منخرطون بعمق في تبادل السلع وتوفير رأس المال الاستثماري. إن العديد من مناطق البوسنة والهرسك مدرجة في الخطط والاستراتيجيات التي تقوم عليها برامجنا وأدواتنا للتعاون الأقليمي وعبر الحدود.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن البوسنة والهرسك هي صديقة كرواتيا وجارتها الهامة. وسنواصل العمل بجد لزيادة تطوير علاقات الشراكة والتعاون الوثيقة، لصالح شعوبنا ولصالح المنطقة قاطبة.

المرفق السابع عشر

بيان القائمة بأعمال بعثة صربيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، مارينا إيفانوفيتش

يؤسفنا أن تعقد جلسة مجلس الأمن هذه بشأن البوسنة والهرسك في وقت ما زال فيه العالم يكافح جائحة فيروس كورونا. لقد زادت الجائحة من حدة التحديات الخطيرة العديدة التي يتعين التصدي لها، الأمر الذي يستدعي التعاون بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم. وتذكرنا هذه الأوقات العصيبة بأنه لا يمكننا التغلب على الصعوبات التي تواجهنا إلا بالتضامن والدعم المتبادلين؛ ونرى هنا أن التعاون القائم على حسن الجوار ليس سوى الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

وأود أن أشير إلى أن الأزمة قد أبرزت مستوى عالياً من التضامن والدعم بين صربيا والبوسنة والهرسك ومواطنيهما كما يتجلى، من جملة أمور، في فتح "الممر الأخضر" عند المعبر الحدودي في سريمسكا رাকা، تمشياً مع قرار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بإنشاء نظام يهدف إلى تيسير التجارة في السلع بين بلدان المنطقة، وخاصة في المنتجات ذات الأهمية الإنسانية.

وتبذل صربيا قصارى جهدها لإرسال المساعدة اللازمة إلى البوسنة والهرسك، بما في ذلك الأدوية ومعدات الوقاية الشخصية. وقد ردت البوسنة والهرسك الجميل بتقديم عون ومساعدة لبلدي، ونحن ممتنون جدا لذلك.

ولا تزال صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز علاقات حسن الجوار مع البوسنة والهرسك، بهدف التغلب على تركة الماضي السلبية وصياغة مستقبل مشترك يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للبلدين أن يواصلوا تطوير التعاون في المجالات ذات الأولوية، في الإطارين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء ومن خلال المبادرات والآليات الإقليمية. إن تعزيز القيم المشتركة يمكن أن يساعدنا في طريقنا نحو تحقيق نفس الأهداف التي تقرّبنا من عضوية الاتحاد الأوروبي، التي تأتي على رأس جدول أعمال بلدنا. وتؤيد صربيا بقوة إدماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي وترحب بالتقدم الذي أحرزه ذلك البلد في هذا الصدد.

تلتزم صربيا التزاماً دائماً بتعزيز التعاون الإقليمي من خلال أنشطة عديدة وبالامتثال الصارم لالتزاماتها. والبوسنة والهرسك شريك إقليمي رئيسي لصربيا، والتقدم الاقتصادي وغيره من أوجه التقدم في المنطقة له أهمية قصوى بالنسبة لازدهارها بشكل عام. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن التقدم الذي يجري إحرازه على الصعيد الثنائي بين البلدين في مجال مشاريع البنى التحتية يتسم بأهمية خاصة. ومما له نفس القدر من الأهمية في هذا السياق التوقيع خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الاتفاق المتعلق بصيانة الجسور البرية المشتركة بين الدولتين وإعادة بنائها، والاتفاق المتعلق ببناء وصيانة معبر حدودي مشترك جديد في موقع براتوناش/ليوبوفيا، فضلاً عن اهتمام جانبنا بتمويل تشييد مطار جديد في تريبييني.

وأحاطت صربيا علماً بالدعوة إلى إجراء انتخابات محلية منتظمة في البوسنة والهرسك في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تؤيد تماماً إجراء هذه الانتخابات وفقاً لأعلى المعايير الديمقراطية. وننتي بصفة خاصة على التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الرئيسية الذي سيجري وفقاً له أيضاً انتخابات محلية في 20 كانون الأول/ديسمبر في موستار، حيث لم تُعقد أي انتخابات في السنوات الاثنتي عشرة الماضية بسبب عدم وجود اتفاق بين ممثلي البوسنيين وممثلي الكروات. ويسرنا أن ممثلي الطائفة الصربية في تلك المدينة قد يفوزون أيضاً بمقاعد في المجلس البلدي.

لقد بذلت صربيا جهوداً كبيرة في تثبيت استقرار الحالة في المنطقة، وترى أن احترام مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة له أهمية قصوى في ذلك السياق. إن موقف بلدي من سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها واتفاق دايتون، الذي تعتبر صربيا ضامناً له، موقف واضح تماماً: إننا ندعم البوسنة والهرسك كدولة واحدة لها كيانات، جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، وكذلك جميع القرارات التي يتخذها ذلك البلد وفقاً للاختصاصات والاتفاقات ذات الصلة التي تم التوصل إليها بين شعوبه المؤسسة الثلاثة: الصرب والكروات ومسلمو البوسنة. وسنواصل التعاون النشط والبناء مع السلطات المركزية وسلطات الكيانيين. ونحن نحترم تماماً حق كل بلد في أن يضطلع بسياسات خارجية مستقلة، بما في ذلك إمكانية الانضمام إلى التحالفات العسكرية - السياسية، مع إيلاء الاهتمام لأنشطة انفرادية محددة قد تقضي أو لا تقضي إلى الانضمام إلى تلك التحالفات. وستحترم صربيا الاتفاقات والترتيبات التي توصل إليها الكيانات، أي الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك، بطريقة قانونية ومشروعة.

وقريباً، ستكون قد مرت 25 سنة على توقيع اتفاق دايتون. ويود بلدي أن يؤكد على ضرورة التأكيد على أهميته لا فيما يتعلق بأهميته بالنسبة لإنهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، ولكن أيضاً في سياق تحقيق الاستقرار في ذلك البلد والمنطقة بأسرها. وأود أن أذكر بأن الآلية التي يمكن أن تدخل تغييرات على الاتفاق هي آلية معروفة وبأنها تنطوي على التوصل إلى اتفاق بين الكيانيين والشعوب المؤسسة الثلاثة؛ وأي إصرار على حل ما أو فرضه سواء من داخل البوسنة والهرسك أو خارجها هو لذلك أمر غير مقبول. ونحن مقتنعون بأن البلد يمكن أن يعمل حتى دون تغيير مبادئه التأسيسية الأساسية من خلال التركيز على مجموعة الإصلاحات اللازمة للاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتي يوجد بشأنها توافق في الآراء.

وتشاطر صربيا الممثل السامي للبوسنة والهرسك قلقه إزاء الخطاب المزعزع للاستقرار المتأصل في بيانات العديد من الزعماء السياسيين في ذلك البلد. ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي الراض للجوء إلى أعمال انفرادية أو التهديد باللجوء إليها بما يتنافى مع نص وروح اتفاق دايتون. فالاتفاق، على أية حال، هو نتيجة حل توافقي ويمثل توازناً دقيقاً، تم التوصل إليه بالعمل الجاد والتفاني، بين المفاهيم المتعارضة لدستور البوسنة والهرسك، والمحاولات اللاحقة لتفضيل أي من النماذج التي كانت قائمة قبل 25 عاماً لن تساعد على استقرار الحالة في البوسنة والهرسك على الإطلاق.

ونعلم أنه لا يمكننا، للأسف، إعادة الحياة للضحايا أو محو الدمار الذي سببته الحرب بعد 25 عاماً من وقوعه. ولكن ما يمكننا القيام به والمهم بالنسبة للمستقبل هو إدانة جميع الجرائم وتقييم مرتكبيها إلى العدالة؛ والتعاطف مع جميع الضحايا بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية؛ والشروع في سلوك طريق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والسلام الدائم والازدهار المشترك. تؤيد صربيا الجهود الرامية إلى إثبات الحقيقة الكاملة للنزاعات في يوغوسلافيا السابقة وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، بصرف النظر عن أصولهم العرقية. وفي ذلك السياق، يدعم بلدي التعاون الإقليمي في معالجة جرائم الحرب. وقد أبرم اتفاقات ثنائية مع البوسنة والهرسك وكرواتيا تنظم مختلف جوانب مسألة المساعدة القانونية والإجراءات القانونية في الإنابة القضائية. إن التعاون مع البوسنة والهرسك بموجب تلك الاتفاقات قد بلغ مستوى عالياً حقاً.

وتدعو صربيا جميع الجهات الفاعلة التي تشملها العمليات السياسية في البوسنة والهرسك، وكذلك الجهات الفاعلة خارجها، إلى أن تكون أكثر مسؤولية، وتتوقع من المسؤولين الدوليين أن يضعوا في اعتبارهم، وهم يقيمون في تقاريرهم الجهات الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك، حقيقة أنهم ممثلون

منتخبون بصورة مشروعة عن مواطني ذلك البلد. ويرى بلدي أن الحوار داخل مؤسسات البوسنة والهرسك هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في تعزيز مستوى الثقة والاطمئنان والتوصل إلى حلول توفيقية للمسائل ذات الصلة ببنيتها في المستقبل، وبالتالي استقرار المنطقة بأسرها. وستواصل صربيا، كما كان الحال في الماضي، تقديم أقصى قدر من الإسهام البناء في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بلدي لن يحدد عن طريق السلام والاستقرار والمصالحة. وينبغي أن يكون التضامن الذي أظهرناه في هذه الأزمة نموذجاً لأنشطتنا في المستقبل، حيث لا بديل لسياسة الحوار والتعاون.

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

أود أولاً أن أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم الشكر للممثل السامي للبوسنة والهرسك فالنتين إنزكو وأن أعيد التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي المتواصل لمهمته، وأود أن أضيف تحياتي إلى فالنتين وتقديرى لتفانيه وطاقته واستقلاله ونزاهته التي ظلت ثابتة على مر السنين.

في كانون الأول/ديسمبر 2019، أكد مجلس الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه القاطع بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة موحدة ذات سيادة. وقد حثنا الهيئات التنفيذية والتشريعية على جميع مستويات الحكومة على البدء في معالجة الأولويات الرئيسية الـ 14 المحددة في رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، تمشياً مع مصالح جميع المواطنين في المضي نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

في الأشهر الماضية، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض الخطوات لمعالجة تلك الأولويات. ونرحب بحقيقة أن الانتخابات المحلية ستجري، للمرة الأولى منذ عام 2008، في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر. كما توصل الزعماء السياسيون إلى اتفاق في 17 حزيران/يونيه بشأن إجراء مزيد من الإصلاحات الانتخابية. وندعو إلى عملية إصلاح انتخابي شاملة للجميع، من خلال حوار حقيقي ووفقاً للمعايير الأوروبية، من شأنها القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه لا ينبغي اتخاذ أي إجراء تشريعي أو سياسي من شأنه أن يزيد من صعوبة تنفيذ الحكم الصادر في قضية سيديتش وفينسي ضد البوسنة والهرسك والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ونرحب باعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لجرائم الحرب مؤخراً، وندعو إلى تنفيذها بسرعة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في تهيئة بيئة مواتية للمصالحة. وندعو سلطات البلد إلى الاستقادة من هذا الزخم ومواصلة الانخراط في الإصلاحات، مما يعطي دليلاً ملموساً على أن البوسنة والهرسك مستعدة للقيام بما يلزم لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ولن نتقدم بالبوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي إلا من خلال تنفيذ الإصلاحات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي بقوة ضرورة أن تعمل السلطات على تعزيز سيادة القانون، ولا سيما استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة التطرف وضمان استقلال وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين وتشجيع تشغيل الشباب وتعليمهم والمساواة بين الجنسين، وتجديد جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتشا والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقات دايتون للسلام. ونتوقع أن نرى أعمالاً سياسية قوية وملموسة من جانب النخب السياسية تظهر التزامها العميق بتعزيز المصالحة في البلد. إن التحريف، ولا سيما التقليل من الريبة

أو النفي فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في سريرينيتشا، وتمجيد مجرمي الحرب يتعارضان مع قيم الاتحاد الأوروبي ولا يتفقان مع إمكانية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وبإجراء الانتخابات المحلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر في جميع أنحاء البلد وفي 20 كانون الأول/ديسمبر في موستار، نود أن نذكر جميع الأطراف السياسية بأهمية الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات استفزازية ومثيرة للخلاف. ونتوقع أيضا من السلطات أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة فيما يتعلق بحالة الهجرة، وأن تعمل على وجه الاستعجال، بدعمنا، على تهيئة الظروف اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك إيواء اللاجئين والمهاجرين، مع العمل على تعزيز قدرات البلد في مجال إدارة الحدود.

إن البوسنة والهرسك، شأنها شأن بقية أوروبا، لا تزال تتأثر بوباء فيروس كورونا العالمي، وهي نقطة أثارها الكثيرون اليوم. وفي هذه الأوقات العصيبة، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشارك بقوة في مساعدة البوسنة والهرسك في تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، وكذلك في الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل الناجمة عن هذا الوباء. إن الخطة الاقتصادية والاستثمارية الأخيرة للمفوضية الأوروبية في غرب البلقان تبرهن مرة أخرى على التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه البوسنة والهرسك وجميع الشركاء في منطقة البلقان الغربية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في الميدان وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة وأمونة، يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه الثابت لعملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي وللولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.